



الاقتصاد السياسي لمعاداة السوريين في لبنان ما بعد الأزمة: مراجعة نقدية

رامي شكر



الاقتصاد السياسي لمعاداة السوريين في لبنان ما بعد
الأزمة: مراجعة نقدية

رامي شكر

شكر وامتنان

تم إعداد هذه الورقة البحثية بإشراف وتوجيه الدكتور جابريل تويينامبا (الأميدا) وتولت سلمى صقر (حركة مناهضة العنصرية) التحرير العام لهذا التقرير. تم إنجاز هذا التقرير بدعم من معهد الأميدا بالتعاون مع معهد بيروت للتحليل النقدي والبحوث (بيكار). تم إطلاق هذا التقرير تحت مشروع بحثي بعنوان "معالجة نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية عبر الاستجابة إلى زلزال تركيا وسوريا" بدعم من لجنة طوارئ الكوارث.

الترجمة من اللغة الانجليزية: د. محمد ناصر الدين
تحرير الترجمة: رامي شكر وسلمى صقر

© أبريل/نيسان 2024

يرخص استخدام هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 B.Y. للاطلاع
على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة



<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

للتواصل مع المؤلف:

رامي شكر، منسق المعرفة في جمعية حركة مناهضة العنصرية - ramyshukr@gmail.com

يمكن الإشارة إلى هذا التقرير على النحو التالي:

شكر، رامي. 2024. "الاقتصاد السياسي لمعاداة السوريين في لبنان ما بعد الأزمة: مراجعة نقدية". حركة مناهضة العنصرية.

كما يمكن الوصول إلى النسخة الإنجليزية من هذا التقرير هنا:

Shukr, Ramy. 2024. "The Political Economy of Anti-Syrian Hate in Post-Crisis Lebanon: A Critical Review." Anti-Racism Movement. <https://doi.org/10.17605/OSF.IO/GQ7BK>

حول جمعية حركة مناهضة العنصرية (ARM)

تأسست حركة مكافحة العنصرية كجمعية غير حكومية من قبل مجموعة من النشطاء المحليين بالتعاون مع العمال و العاملات المهاجرين\ات لضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية والجندرية لجميع العمال و العاملات المهاجرين\ات والمجموعات المهمشة بناءً على العرق في لبنان. تدير جمعية حركة مناهضة العنصرية مركزًا اجتماعيًا يُعنى بعاملات المنازل المهاجرات في لبنان حيث يمكنهنّ اللقاء وتعلّم مهارات جديدة وتنظيم أنفسهنّ، بالإضافة إلى المشاركة بأنشطة متعددة والحصول على المعلومات والمساندة. تعمل لحشد الرأي العام لإلغاء نظام الكفالة وتحصيل حقوق عاملات المنازل المهاجرات في لبنان من خلال المناصرة ودعم قدرة العاملات على التنظيم الاجتماعي وبناء الجماعات. كما تساعد العمال و العاملات المهاجرين\ات في الوصول إلى خدمات الدعم القانوني، والصحة النفسية، والصحة الجنسية والإنجابية، والتعليم، والمأوى.

للتواصل:

الموقع الإلكتروني: www.armlebanon.org

البريد الإلكتروني: contact@armlebanon.org

حول معهد الأميديا

أالميديا هو معهد أبحاث مكرّس لتعزيز التعاون بين الباحثين والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية على مستوى العالم لمعالجة التحديات العالمية الملحة. مهمتنا هي تعزيز التفكير النقدي حول التحديات العالمية الكبرى الراهنة وابتداع طرق للتعامل مع الأزمات الحالية بشكل جماعي و متكامل. نهدف إلى إنتاج معرفة تخدم صنّاع القرار في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والحكومات من خلال جدول أعمال بحثي دقيق وجماعي، مما يفتح المجال لمسارات جديدة نحو مستقبل أكثر استدامة للأطفال.

للتواصل:

الموقع الإلكتروني: www.alameda.institute

البريد الإلكتروني: info@alameda.institute

الفهرس

5 الملخص التنفيذي
8 المقدمة
9 ابتداء الطبقة الوسطى اللبنانية غير المستقرة
13 وظائف غير مستقرة لعمال غير مستقرين
14 استجابة لبنان لعماله اللاجئين الجدد
16 "سورنة" الطبقة الوسطى اللبنانية السابقة
19 استمرار تفاقم النزاع اليوم
20 الخلاصات
22 أسئلة للمشاركة المستقبلية
24 المراجع
30 الملحق: بعض الإحصائيات حول العمالة السورية والفلسطينية والمهاجرة في لبنان

الملخص التنفيذي

يقاسي لبنان واحدةً من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث. في الوقت نفسه، يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد السكان على مستوى العالم؛ ثمة حوالي 2 مليون لاجئ سوري يعيشون في البلاد بعد فرارهم من الحرب في سوريا. في السنوات الأخيرة، واجه اللاجئون السوريون مستويات مقلقة من المعاداة والعنف من الدولة اللبنانية والأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام وشرائح من المجتمع. الهدف من هذه المراجعة النقدية القصيرة هو تحديد الدور الحالي الذي يلعبه العمال السوريون في الاقتصاد اللبناني بعد الأزمة، واستكشاف الارتباطات المحتملة بين هذا الدور وارتفاع منسوب خطاب الكراهية والعنف العنصرية. في سبيل الهدف المنشود، أستعرضُ أولاً ما اعتبره مراجعة قصيرة لكيفية عمل الاقتصاد اللبناني وطرق إدماج (واقصاء) العمال السوريين من قبل المجتمع اللبناني بناءً على الدراسات المتاحة. بناءً على هذه المعلومات، أقوم بتقديم تحليل جديد حول العلاقة بين ارتفاع خطاب الكراهية واستغلال السوريين من جهة، والديناميكيات الاقتصادية لما يمكن اعتباره "فائضاً سكانياً" بالمصطلحات الماركسية من جهة أخرى. بعد تقديم النتائج الرئيسية، تختتم هذه الورقة بطرح عدة أسئلة لتحفيز المزيد من المشاركة حول الموضوع.

لتطوير فهم شامل لبنية الاقتصاد اللبناني، طريقة إدماج واقصاء العمال السوريين، وأسباب تطور خطاب الكراهية المعادي للسوريين في البلاد، تشمل المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة مراجعة نقدية للمواد المنشورة المتوفرة، بما في ذلك البحوث الأكاديمية والتحليلات الاقتصادية والتقارير الإعلامية. رغم اقتصار نطاق هذه الدراسة في بدايتها للتركيز على عمالة اللاجئين فقط، إلا أنه كان من الضروري توسيع هذا الإطار ليشمل تحليل كيفية إنتاج الاقتصاد اللبناني لوضعية اللاجئين والعامل المهاجر في البلاد قبل الشروع في هذا البحث، باعتبار هذا التحليل شرطاً أساسياً لفهم أعمق لهذا الموضوع. سمح هذا التعديل بفهم أوضح للتفاعل بين العوامل الاقتصادية والديناميات الاجتماعية.

يقدم هذا التقرير رؤى جديدة من خلال وضع محنة اللاجئين السوريين في سياق الديناميات الأوسع لأزمة لبنان الاقتصادية وهيكلية الاقتصاد اللبناني. على عكس الدراسات السابقة التي لطالما عزلت قضية عمل اللاجئين عن المشاكل الهيكلية في الإقتصاد اللبناني، يظهر هذا التحليل كيف أن وضع اللاجئين يلقي الضوء على الفشل البنيوي للإقتصاد اللبناني وطبيعته الاستغلالية التي تؤدي إلى أزماته المتفاقمة.

النتائج الأساسية

١. التحول الاقتصادي: أدت الأزمة الاقتصادية في لبنان إلى تحول كبير في بنية الطبقات الاجتماعية اللبنانيين، حيث دُفِعَ بالعديد من الأفراد اللبنانيين الذين كانوا ينتمون سابقًا إلى الطبقة الوسطى إلى تويّ وظائف كانت محصورة بالطبقة العاملة. لم يكن هذا التحول نتيجة للتنافس المباشر مع العمال السوريين بل بسبب انكماش الاقتصاد العام وندرة فرص العمل في البلاد بشكل عام.

٢. تهمين الهوية في السوق: إن الحلف الحالي المستغرب بين الطبقة الحاكمة ومجموعات من الطبقة العاملة اللبنانية حين يتعلّق الأمر بالسوريين والعمالة السورية غالبًا ما يأتي مع محاولة لتهمين الهوية اللبنانية في سوق العمل. يمكن ربط ذلك بردة فعل العمال اللبنانيين (الذي كان قسم كبير منهم يعتبر جزءًا من الطبقة الوسطى في البلاد قبل الأزمة) عندما وجدوا أنفسهم مضطرين لقبول وظائف دنيا - أو ما يسمّى بوظائف العمالة الرخيصة - ورغبتهم في مجابهة وضعهم الجديد من خلال محاولة تهمين وبيع هويتهم اللبنانية في سوق العمل.

٣. خلق فائض سكاني: تتم إدارة العمال السوريين بشكل متزايد كـ "فائض سكاني" في لبنان، حيث يُعاملون ليس كعمالة رخيصة وحسب، بل كعمال غير مرغوب فيهم تخضعهم الأجهزة الأمنية لقيود قانونية واجتماعية مكثفة. هذا نتيجة الاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة وليس نتيجة صراع متأصل بين العمال السوريين واللبنانيين.

٤. منع تضامن جميع أطراف الطبقة العاملة: حاولت الطبقة الحاكمة اللبنانية تدعيم موقفها من خلال استغلال العمالة السورية ونشر الكراهية ضد السوريين، مع المواظبة على تجنب الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية بنوية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى حرق انتباه الجمهور بعيدًا عن الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية وتشجيع الصراع بين شرائح مختلفة من الطبقة العاملة.

التوصيات الأساسية

١. معالجة الأسباب الجذرية: يجب أن تركز جهود مكافحة معاداة السوريين على الديناميات الاقتصادية والطبقية الأساسية. من المهم بمكان أن نعي، بناءً على تحليل دقيق للرأسمالية اللبنانية، أن العمال السوريين ليسوا مسؤولين عن الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العمال اللبنانيون. يجب أن تركز المبادرات على بناء اقتصاد إنتاجي وعادل يستفيد منه كافة العمال في البلاد على المدى الطويل.

٢. بناء التضامن: إن تعزيز التضامن اللبناني السوري من أجل نظام اقتصادي يعود بالنفع على جميع العمال هو أمر في بالغ الأهمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج ومبادرات مجتمعية تهدف إلى تفكيك السرديات العنصرية من خلال تعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. تتحدى هذه الأهداف الاستراتيجيات الإنقسامية التي تنتهجها الطبقة الحاكمة.

٣. البحث المستمر: ثمة حاجة إلى بحوث مستقبلية على جبهات عدّة، بما في ذلك ديناميات إنتاج القيمة الزائدة في اقتصاد مثل لبنان، والإمكانات المتوفرة لتنظيم سياسي راديكالي للطبقة العاملة في مناخ سياسي معادٍ لذلك، والمسار المحتمل للأزمة الاقتصادية إذا ما استمرت التوجهات الحالية. يمكن أن تساهم التحليل التي تقارن السياق اللبناني بسياقات بلاد أخرى في إنتاج معرفة أدقّ ضمن هذا النطاق.



الصورة رقم 1. مجموعة من الرجال في بيروت يوزعون منشور تطالب السكان السوريين في منطقتهم بإخلاء منازلهم، مهددين من يتجاهل ذلك بالتنكيل والقتل (. Najib 2014)



الصورة رقم 2. صبي سوري من اللاجئين يمشي في مخيمه مع باتمان، مقطع من فيديو ترويجي أنتجته منظمة "War Child Holland in Lebanon" في لبنان (Thomson Reuters Foundation). (2017)

المقدمة

في حين يمكننا تحديد البنى الكبرى التي تحكم عمل وحياة النازحين حول العالم، فإن فهم الآليات الخاصة التي تلعب دوراً في اقتصاديات الهامش يسمح لنا بفهم أفضل للمسار الحالي للنظام الرأسمالي العالمي، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية التي تترافق مع ظهور أشكال جديدة من الاستغلال وطرق جديدة لتنظيم العلاقات الاجتماعية.

منذ عام 2011، استضاف لبنان عدداً كبيراً من اللاجئين الذين فرّوا من سوريا بعد ردّة الفعل العنيفة من قبل نظام الأسد ضد الاحتجاجات الثورية، مما أدى إلى حرب أهلية مستمرة أنتجت أكبر تجمع للاجئين في العالم وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). حالياً، يستضيف لبنان أكبر تجمع للاجئين للفرد الواحد على مستوى العالم؛ حيث يُقدر أن حوالي 2 مليون لاجئ سوري يعيشون في البلاد في وقت يقاسي فيه لبنان إحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث. يمكن أن يوفر تحليل الوضع في لبنان، كمثال محتمل لمستقبل الشعوب التي تواجه أزمات اقتصادية في أماكن أخرى حول العالم، رؤى مفيدة يمكن تطبيقها على نطاق عالمي.

لقد أُجِرت العديد من الدراسات البحثية والتحليلات حول "التأثير" المفترض لـ "تدفق" اللاجئين السوريين إلى البلاد، مستحضرةً خيالاً غزواً معين، وهو خيال جرى استغلاله من قبل أحزاب الحكم اللبنانية، وبخاصة الجناح اليميني المسيحي، في حملات منظمة للتحريض ضد اللاجئين. ومع ذلك، لم يحالف الحظ هذه الحملات دائماً. كما سنرى لاحقاً في هذا التقرير، وعلى الرغم من وقوع بعض المشاحنات بين المجتمعات السورية واللبنانية في مناطق مكتظة في السنوات الأولى لنزوح اللاجئين، إلا أن تلك النزاعات كانت محدودة النطاق، حتى أثناء الثورة اللبنانية في عام 2019 وفي السنوات الأولى للأزمة الاقتصادية التالية. يتبدى هذا الأمر بشكل خاص عند مقارنته بمستويات معاداة السوريين والعنف الغوغائي الذي يحدث في البلاد حيث حصلت حوادث ضرب وقتل ضد السوريين في مناطق مختلفة، بالإضافة إلى الاعتداءات عند الحواجز العشوائية والرقابة على الأصوات المؤيدة للسوريين، مما خلق واقعاً جديداً قاتماً للسوريين في لبنان.

تفسّر التحليلات الحالية ارتفاع الكراهية المعادية للسوريين في لبنان إما كاستراتيجية "كبش فداء" تستخدمها النخب السياسية لتوجيه غضب الجمهور بعيداً عنها، أو كنتيجة للمنافسة في سوق العمل بين العمال اللبنانيين والسوريين في الاقتصاد الجديد. هذه التفسيرات قاصرة عن شرح الأسباب الكامنة وراء التصعيد الحالي المتعلق بالعنف ضد السوريين في البلاد. يفترض بعض المحللين أن الظروف الاقتصادية في لبنان ستكون أفضل بغياب السوريين، ولكنهم لا ينظرون إلى إمكانية أن تكون الوضعية الاقتصادية التي يشغلها اللاجئون السوريون حالياً ناتجة عن سياسات تتعلق بهيكلية الاقتصاد اللبناني نفسه. حتى بين منظمي الحراك اليساري والنسوي، لم يُبذل القدر الكافي من الجهد لفهم بنية الاقتصاد اللبناني، والأسباب الواضحة للأزمة الاقتصادية، وتأثير الأزمة على العلاقات الطبقية بين العمال اللبنانيين والسوريين. يمكن تفسير ذلك جزئياً بالعجز الذي شعر به العديد من منظمي الحركات الشعبية بعد فشل الثورة اللبنانية، جنباً إلى جنب مع التموه المتواصل لنظام رأس المال اللبناني الذي يخفي آلياته الداخلية عن الطبقة العاملة عبر وسائل الإعلام والخطاب العام. هذا الأمر يعيق قدرتنا على التنظيم ضد التحريض والعنصرية أو لوضع سبل بديلة لاقتصاد أكثر عدالة، حيث إن القيام بذلك يتطلب أولاً فهماً دقيقاً للأسباب الكامنة وراء الوضع الحالي للأمر.

تهدف هذه المراجعة النقدية القصيرة إلى تحديد الدور الحالي الذي يلعبه العمال السوريون في الاقتصاد اللبناني بعد الأزمة، وفحص العلاقة بين ذلك وتصادم خطاب الكراهية المعادي للسوريين في البلاد. للقيام بذلك، أقوم أولاً بمراجعة كيفية عمل الاقتصاد اللبناني والطرق التي يتم بها إدماج (واقصاء) العمال السوريين من المجتمع اللبناني استناداً إلى الدراسات المتاحة. تُستخدم هذه المعلومات لتقديم تحليل جديد حول العلاقة بين تصاعد الخطاب التحريضي ضد السوريين واستغلال السوريين كفائض سكاني في الاقتصاد المحلي. بعد تقديم النتائج الرئيسية، تنتهي هذه الدراسة بطرح باقة من الأسئلة لمزيد من المشاركة والنقاش العام.

ابتداع الطبقة الوسطى اللبنانية غير المستقرة

على عكس الدول العربية التي تعتمد على عائدات صادرات النفط، لا ينتج لبنان النفط ولا يصدر بكميات كبيرة نوعاً محدداً من السلع. في الواقع، كان الميزان التجاري في لبنان سلبياً بشكل مستمر منذ ما قبل الخمسينات من القرن الماضي (1958 Persen)، بحيث يستورد أكثر مما يصدر. من أجل استيراد السلع، يجب على لبنان أن يدفع ثمنها بالعملة الأجنبية الصعبة التي لا يمكنه طباعتها. بالتالي، لا بد من تأمين العملة الأجنبية من الخارج للحفاظ على اقتصاد لبنان. ولتحقيق ذلك في ظل عدم وجود الصادرات، يعتمد لبنان بشكل كبير على قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد على شكل استثمارات أجنبية وخدمات سياحية، بالإضافة إلى اقتصاد لبنان الريعي (حيث يكون توليد الربح من خلال "الربوع" أو الإيجارات، وبشكل أساسي في قطاعات العقارات والبنوك). على سبيل المثال، كانت للتجارة (أو تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي - والذي يُعتبر جزءاً من قطاع الخدمات نظراً لعدم إنتاجه سلع ملموسة) نسبة عالية تبلغ 89% مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للبنان في عام 2012 (Word Bank 2024). هذا كله يجعل الاقتصاد المحلي معرّضاً بشدة للصدمات بحيث أنه يعتمد بشكل مفرط على تدفق رؤوس أموال أجنبية إلى البنوك اللبنانية لكي يتمكن من استيراد السلع الأساسية التي يحتاجها نظراً للضعف الكبير في قطاعاته الزراعية والصناعية. اقترن العجز التجاري في لبنان بعجز في الميزانيات الحكومية منذ عام 1975 (2006 Marashdeh and Saleh)، مما يحدّ من قدرة الحكومة على تنفيذ مشاريع تنمية بغضّ النظر عن إرادة السياسيين كأفراد.

وعلى الرغم من ذلك، تمكن لبنان بشكل مفاجئ من الحفاظ على تصنيفه كبلد من الطبقة المتوسطة العليا مع قيمة ثابتة للعملة الوطنية منذ عام 1997. والأكثر استثنائية هو أن لبنان يمتلك معدلاً منخفضاً نسبياً لمشاركة العمالة في سوق العمل - 46% فقط في عام 2007، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 63% (ILO 2024) - مما يعني أن عددًا ضئيلاً من الأشخاص في سن العمل كانوا مهتمين بشغل الوظائف والعمل في سوق العمل المحلي، ومع ذلك كانوا قادرين على دفع ثمن السلع والخدمات التي يستهلكونها. كيف حدث ذلك إذًا؟ كيف تمكن لبنان من الحفاظ على تصنيفه كبلد ذات دخل متوسط عالٍ رغم عجزه التجاري؟ وكيف يرتبط ذلك بعمالة السوريين في البلاد؟

صنّف البنك الدولي لبنان كدولة ذات دخل متوسط عالٍ منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي، بناءً على الناتج المحلي الإجمالي (GDP). تزامن ذلك تقريباً مع الفترة التي ربط فيها البنك المركزي اللبناني الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي. وكان هذه الربط النقدي مصمماً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، بحيث

قدّمت البنوك أسعار فائدة عالية على الودائع - وصلت إلى 13.6% في عام 1998 (IMF 2013) - ونفّذت إجراءات قوية متعلّقة بالسرية المصرفية لتشجيع الودائع الأجنبية. هذا ليس سوى مثال على المسار الذي اتخذه الاقتصاد اللبناني منذ نهاية الحرب الأهلية في التسعينات، والمعروف على نطاق واسع بتنفيذ الرؤية الاقتصادية الليبرالية لرفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان في ذلك الوقت، والذي كانت له علاقات وثيقة مع دول الخليج، مما أفضى إلى استثمارات مالية كبيرة من تلك الدول، وبشكل خاص في لبنان. جرى توجيه مشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب اعتماداً على المستثمرين الأجانب (بدلاً من التنمية الوطنية) بحيث سحبت الحكومة اللبنانية أيضاً قروضاً لتطوير البنية التحتية المتداعية للبلاد، ووعّدت بسداد هذه القروض بالإضافة إلى الفوائد. بلغ تراكم هذه الديون العامة 350% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2021 (IMF 2021). بالإضافة إلى ذلك، أقرّت الحكومة قانوناً نقلت بموجبه ملكية العقارات من عدد كبير من المالكين الأفراد في بيروت إلى شركة عقارية واحدة تسمى "سوليدير" عام 1991، "تحرّر" بموجبها هذه العقارات لاستخدامها في الريع والاستثمار الأجنبي.

تمثل الأرباح (وليس الأجور) معظم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد منذ السبعينات من القرن الماضي وحتى اليوم، حيث تمثل الأجور 15% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 (Fadlallah 2022)، ويتمتع لبنان بمعدل إنتاجية عمل منخفض (ILO 2024). تركزت هذه الأرباح حصراً في أيدي القلة، حيث كانت طبقة الـ 10% العليا من اللبنانيين تستفيد من أكثر من 54% من الدخل المحلي (Assouad 2017). من المهم أن نذكر أن هذا المسار في الاقتصاد اللبناني لم يتطور من غير توجيه الرأسماليين "الريعيون" في لبنان - أي الرأسماليين الذين يحققون أرباحاً من الآليات الربعية مثل تطوير العقارات والفوائد الحكومية - هم المنظمين الرئيسيين والمستفيدين من هذا النموذج (Baumann 2019)، بحيث تمتلك الطبقات الحاكمة في لبنان معظم وسائل توليد الربح في البلاد من خلال شبكاتها الخاصة (حصص عقارية، بنوك، أراضي، صناعة). من خلال نموذج من رأسمالية المحسوبة، وجّهت هذه الأحزاب الحاكمة النقود السائلة التي تلقّتها من القروض الأجنبية إلى شبكاتها الخاصة، وأمنت للشركات المرتبطة بها عقود القطاع العام الكبيرة، وقامت بتقسيم الوظائف في القطاع العام على العمال المرتبطين بها.

تمكنت معظم الطبقة الوسطى اللبنانية من توفير حاجاتها عن طريق الاعتماد على حصيلة كبيرة من التحويلات الأجنبية، والتي وفقاً للبنك الدولي (2022) بلغت 6.8 مليار دولار في عام 2022 - وهي الثالثة عالمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سعى البعض الآخر إلى العمل في القطاع العام¹، والمشاركة في خطط الفوائد المصرفية²، أو تولي الوظائف المأجورة³ (المتعارضة مع سلسلة الرتب والأجور) في قطاع الخدمات. ومع ذلك، بقي معدل المشاركة في القوى العاملة منخفضاً، حيث أن العديد من العمال اللبنانيين المَهرة يفضلون البقاء عاطلين عن العمل، في انتظار الهجرة أو فرص أفضل، بدلاً من قبول وظائف العمالة الرخيصة التي ينتجها الاقتصاد المحلي. وذلك لأن ثمة عدم تطابق كبير بين الوظائف التي ينتجها الاقتصاد اللبناني (معظمها وظائف عمالة يدوية غير ماهرة في قطاع الخدمات) من جهة، وبين العمال المَهرة الذين يدخلون سوق العمل كل عام بحثاً عن وظائف مناسبة من جهة أخرى. ولذا، غدا لبنان مكاناً يمكن أن ينتج

¹ حوالي 20% من الموظفين اللبنانيين يعملون في القطاع العام (ILO 2024).

² استفادت العائلات اللبنانية التي تتلقى تحويلات مالية بعملة أجنبية من أسعار الفائدة العالية التي توفرها البنوك المحلية على الودائع بالليرة اللبنانية، حيث كانت الليرة اللبنانية مرتبطة بالدولار الأمريكي بسعر يفوق قيمتها الحقيقية في السوق.

³ يشير العمل المأجور هنا إلى الوظائف غير المستقرة، بحيث لا يمتلك العمال الأمان الوظيفي أو الاستمرارية ويتقاضون أجورهم على أساس الساعة أو الأسبوع أو الموسم.

ويؤقر عمالة ماهرة يمكن تصديرها للخليج والدول الغربية، والذي كان في كثير من الأحيان أرخص مقارنة بكلفة إنتاج هذه الدول لهؤلاء العمال المهرة محلياً لملاً احتياجات سوق العمل لديها.

من وجهة نظر ماركسية، من أجل تقييم صحة اقتصاد ما، لا بدّ من دراسة طريقة إنتاجه للـ"قيمة الفائضة" (surplus value) وليس إنتاجه للأرباح (profits) وحسب. لذا، قام ماركس بالتفريق بين القطاعات الاقتصادية "الإنتاجية" و"غير الإنتاجية". تنتج القطاعات الإنتاجية (مثل الزراعة والصناعة) قيمةً فائضة على شكل سلع، والأموال التي تولد من خلال هذه القطاعات يعاد استثمارها في عملية الإنتاج على شكل "رأس المال". الاقتصاد الإنتاجي هو اقتصاد يتضمن قطاعات إنتاجية قوية، حيث يتم تجميع عمل العمال لأنه يساهم بشكل مباشر في إنتاج القيمة الفائضة. لكي يثمن وقت العمل المجرّد للعامل، لا بد من أن يُشمل في عملية الإنتاج، حيث يعود جزء من فائض القيمة الناتج عن تلك العملية إلى العامل على شكل أجور، والباقي يذهب إلى الرأسمالي لإعادة الاستثمار في عملية الإنتاج مرة أخرى. وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لهذه الأجور (قيمة عملتها المحلية وقوتها) ترتبط ارتباطاً مباشراً بكمية فائض القيمة التي تنتجها هذه العملة في القطاعات الإنتاجية.

تُعتبر الزراعة والصناعة القطاعات الإنتاجية الأولية والثانوية في الاقتصاد، بناءً على المسار التنموي الأوروبي. توسّع القطاع الخدمات، أو القطاع الثالث، في أوروبا بعد تطور القطاعين الأولين. يعتبره العديد من الاقتصاديين غير منتج لأنه لا ينتج بشكل مباشر قيمة فائضة على شكل سلع ملموسة، حتى لو كان يحقق ربحاً مادياً. لفهم هذه النظرية بشكل أوضح، في النموذج الأوروبي، يشتري المستهلكون السلع في السوق ويدفعون بأجور تم إنشاء قيمتها من خلال عمليات إنتاج ضمن القطاعات الإنتاجية للقيمة الفائضة والسلع الملموسة في البلاد (أي القطاعين الأول والثاني). عندما يُعدّ قطاع ما غير إنتاجي، أي "غير منتج" للقيمة الفائضة، تتكون قيمة أي أرباح في هذا القطاع من أموال تم إنشاء قيمتها في الأصل في القطاعات الإنتاجية وليس ضمن القطاع نفسه. على سبيل المثال، يمثّل دخل القطاعات غير الإنتاجية 40% من الدخل القومي الإجمالي المتاح في لبنان في عام 2019 (2022 Fadlallah). في غياب القطاعات الإنتاجية، لا يُنتج الاقتصاد قيمة فائضة، وتعتمد قيمة عملته على أهواء الربح المضارب بدلاً من الديناميات الطبيعية للإنتاج الرأسمالي. مع انخفاض تدفق رأس المال والاستثمار، وبخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي في أواخر العقد الأول من هذا القرن، لم يعد من الممكن للمضاربة الربعية أن تدعم قيمة الليرة اللبنانية، مما جعلها مكشوفة.

لا نقول ذلك في سبيل المبالغة في أهمية الربح في الاقتصاد اللبناني، لأنه يمكننا تحقيق بعض الربح في الأجزاء الإنتاجية من القطاع الثالث، بل للتأكيد على اعتماد الاقتصاد اللبناني بشكل هائل على تدفق رأس المال الأجنبي، وتأثير عدم قدرة الاقتصاد المحلي على إنتاج قيمة فائضة بشكل سلع ملموسة، بالإضافة إلى خطط الحكومة المالية التي تخدم نخبة الـ10% العليا على حساب التنمية الاقتصادية العامة. باختصار، لم يكن الاقتصاد اللبناني على ما يرام، ولم يكن يعمل لصالح اللبنانيين، وكانت انفجار الفقاعة مسألة وقت لا أكثر.

لا يخرج هذا النمط من "التراجع التنموي" عن العلاقات الاستعمارية، بحيث يقول البعض إنه جرى تشجيع الدول الفقيرة والنامية من قبل الغرب على عدم تطوير قطاعاتها الصناعية الخاصة وإنما شراء السلع المصنوعة في الخارج للحفاظ على علاقة التبعية للخارج. يمكن لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بعد ذلك التحكم بسهولة أكبر في القطاع الثالث، القطاع الوحيد المتبقي، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصادات المحلية نتيجة لذلك.

في ظل اقتصادات مثل هذه، يمكن للمرء أن يرى كيف يتم إبعاد العمال في معظم الأحيان عن قلب المعادلة. لا يحتاج الرأسماليون دائمًا إلى العمال لتحقيق الربح، حيث يمكن تحقيق الكثير من الأرباح في اقتصاد الربيع والعمليات المالية دون الاستعانة بالعمال. لا نقول هذا لتجاهل القطاعات العمالية الموجودة في اقتصادنا، ولكن للإشارة إلى الديناميكية الضخمة والخطيرة التي تحدث عندما يكون الجزء الأكبر من الاقتصاد مدفوعًا بالربح ولا ينتج قيمة فائضة (على شكل سلع ملموسة) في عملياته الإنتاجية.

كيف تم كبح الصراع الطبقي؟ بالنسبة إلى تنظيم العمال، هدفت الأحزاب اللبنانية الحاكمة إلى اختراق واضعاف الجمعيات والاتحادات العمالية بشكل نشيط، واستغلت الانقسامات الطائفية لتشجيع المشاحنات بين العمال بعيدًا من مصالحهم الطبقيّة الفعلية. وقد أدى ذلك إلى ضعف الاتحاد العمالي العام بحيث لم يعد يشمل الاتحادات التي تمثل العمال ومصالحهم الفعلية. تحقق ذلك لمنع العمال من امتلاك أي سلطة فعلية على السياسات الاقتصادية والعمالية الوطنية، وهو ما ساهم، إلى جانب المؤسسات الرسمية الضعيفة وغير الموجودة، إلى ترسيخ مكانة الأحزاب الحاكمة اللبنانية كمقدم وحيد للرعاية الاجتماعية الضرورية من خلال علاقاتها الاجتماعية والطائفية (Slaybi 1999).

نظرًا لأن اتحادات العمال قد غدت اليوم مضعضعة، ونظرًا لأن العمال والعاملات المهاجرين، بما في ذلك السوريين، لا يحق لهم تشكيل نقابات عمالية خاصة بهم في البلاد، فقد وصلنا إلى حالة أصبح فيها التنظيم العمالي الوحيد المهم في فترة ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية يقتصر على الطبقات الوسطى، وخاصة موظفي القطاع العام ونقابات المعلمين. يجب ملاحظة أن المصالح الطبقيّة لهؤلاء الموظفين، الذين عادة ما يدعون إلى إصلاحات صغيرة في النظام الحالي ويرغبون في القضاء على الفساد، لا تتطابق مع المصالح الطبقيّة للطبقة العاملة (التي تشمل العمال المهتدين بفقدان وظائفهم) الذين لا يمكن تلبية مطالبهم بإصلاحات صغيرة بل يتطلب ذلك تغييرًا جذريًا في هيكلية الاقتصاد اللبناني ومن الذي صمّم هذا الاقتصاد لصالحه.

يجادل باومان (2019) بأن هيكلية الاقتصاد اللبناني خلقت طبقة وسطى غير مستقرة كانت هي الطبقة التي نظّمت احتجاجات شعبية واسعة ضد الفساد وضعف الخدمات العامة في البلاد. صوّرت المشكلة على أنها "إدارة غير فعالة" واختلاس للأموال العامة، وبالتالي ثمة حاجة ملحة لإجراء إصلاحات لتحسين وضع هذه الطبقة الوسطى غير المستقرة والتي كانت تطالب بخدمات عامة أفضل، بدلاً من إعادة هيكلية الاقتصاد بأسره. يُحاجج حسن (2017) بأن الطبقة الوسطى المنظمة لم تكن قادرة على تعطيل كيفية تحقيق الطبقة الحاكمة اللبنانية لأرباحها، خاصة وأن الجزء الأكبر من الأرباح المتولدة في لبنان لا يتم توليدها من جهود عمال الطبقة الوسطى، حيث إن الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على الربيع الخليجي والعمليات المالية والعمالة المهاجرة الرخيصة. وبناءً على ذلك، كانت جهود تنظيم العمال قادرة فقط على عرقلة عمليات المؤسسات الحكومية الضعيفة بالفعل، والتي تضيف بعض الضغط على الأحزاب الحاكمة دون تعريض الجزء الأكبر من أموالها للخطر.

الآن، وبعد أن تكوّنت لدينا فكرة تقريبية عن كيفية عمل الاقتصاد اللبناني، مما أدى إلى أزمته الحتمية، فلنركز على الوظائف التي يولدها الاقتصاد اللبناني والعمال الذين يشغلون هذه المناصب .

وظائف غير مستقرة لعمال غير مستقرين

يشكل قطاع الخدمات والنقد نحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي اللبناني (World Bank 2023). من أجل الحفاظ على انخفاض أسعار السلع المستوردة مع تحقيق أقصى قدر من الربح، وزيادة هوامش الربح في قطاعات البناء والتجارة والخدمات عمومًا، يستلزم الأمر إمدادًا مستمرًا بالعمالة الرخيصة، فكلما كانت أرخص، كان الوضع أفضل، مما يعني تفضيل حماية أقل للعمال.

في الواقع، بينما تبلغ نسبة العمال اللبنانيين في وظائف المهارات العليا نحو 90%، إلا أن نسبة العمال اللبنانيين في الوظائف ذات المهارات المنخفضة تبلغ فقط 45% (David et al 2020). بعد الأزمة الاقتصادية، شغل جزء من الطبقة العاملة اللبنانية التي تكافح من أجل تغطية نفقاتها بعض وظائف العمل اليدوي هذه، ولكن معظم هذه الوظائف يشغلها تاريخياً العمال السوريون والفلسطينيون والمهاجرون غير العرب في الاقتصاد غير الرسمي. هذه ليست ظاهرة جديدة، حيث قدرت نسبة غير اللبنانيين في القوة العاملة بنحو النصف في عام 2010 وفقاً للبنك الدولي (2011).

يُفضّل العمال السوريون في قطاعات البناء والزراعة على سبيل المثال، حيث يتكبدون ظروفًا قاسية مقابل أجور تقل عن الحد الأدنى القانوني المحلي من دون أية تغطية صحية أو فوائد أخرى. هذا الأمر ليس جديدًا على لبنان، وكان دائمًا جزءًا من بنية اقتصاد لبنان. على سبيل المثال، في عام 1972، كان أكثر من 90% من عمال البناء في لبنان من الجنسية السورية (ACHR 2020). منذ الثمانينات من القرن الماضي، بدأت العاملات المهاجرات غير العرب من الدول الأفريقية والآسيوية في القدوم إلى لبنان وشغل الوظائف كعاملات منزليات⁴ أو وشغل وظائف مقابل الحد الأدنى للأجور في قطاع الخدمات من خلال نظام الكفالة اللبناني، وهو إطار قانوني صمم لتقييد حريتهن في سوق العمل المحلي وحرمانهن من أي وسيلة للإقامة الدائمة في البلاد أو الاعتراف الرسمي بهن كجزء من المجتمع اللبناني (منظمة العفو الدولية 2019).

نظرًا لأن معظم الوظائف التي يتولاها العمال المهاجرون العرب وغير العرب في لبنان تفتقر إلى الحماية الاجتماعية والحقوق العمالية، اعتُبرت هذه الوظائف على أنها غير مرغوبة ومحتقرة وذات قيمة منخفضة بأطراد. ومع ذلك، كان يسمح حصراً لهؤلاء العمال غير اللبنانيين بالعمل في العديد من هذه الوظائف المحتقرة، وكان وجودهم في لبنان مرتببًا بالوظائف هذه. على سبيل المثال، يُسمح قانونيًا للسوريين في لبنان بالعمل حصراً في ثلاثة قطاعات: الزراعة، والبناء، والتنظيف. واكتسبت الوظائف بحد ذاتها طابعًا عنصريًا، كما لو كانت مصممة لفئة أو هوية معينة ونوع محدد من الأشخاص للقيام بها.

وهكذا، قام النظام الاقتصادي اللبناني بتفسير العمال الأجانب من الطبقة العاملة على أنهم عمال محتقرين، يُعتبرون مناسبين بطبيعتهم للاستغلال والتعامل الفظ في العمل، وبالتالي يتناسبون تمامًا مع هذه الوظائف غير المرغوب فيها. على سبيل المثال، يذكر أصحاب العمل اللبنانيون في قطاع الزراعة في لبنان أنهم يفضلون توظيف السوريين على العمال اللبنانيين لأن السوريين لديهم قدر أقل من النفوذ أو السند في لبنان لأنهم منبوذون علنًا ولا يُسمح لهم بالعمل في البلاد، مما يجعل أصحاب العمل أكثر راحة في فرض العمل القسري وشروط العمل الصعبة عليهم دون القلق بشأن انتقام عائلات العمال ضد صاحب العمل (Turkumani 2020 and Hamade). وتنطبق الأمور نفسها على العاملات المهاجرات اللواتي يعملن كعاملات منزليات،

⁴ تستثنى العاملات المنزليات في لبنان من قانون العمل ويتقاضون أجورًا تقل بكثير عن الحد الأدنى الوطني للأجور. هذا ينطبق أيضًا على معظم العمال في الزراعة والعمال في الشركات العائلية.

حيث تُسمع في كثير من الأحيان عبارة "هي تعمل ك سيريلانكية" وبذا غدت الجنسية مرادفة للعمل كعاملة منزلية، مما يسلب الضوء على درجة تعريف هذه الوظيفة غير المرغوبة بناءً على العرق والجنسية.

هذا لا ينطبق حصراً على العمال السوريين والأجانب الذين يُعتبرون غير منتمين إلى البلاد (وبالتالي يمكن استغلالهم بشكل أكثر قسوة) ولكن أيضاً على اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في البلاد. على الرغم من أنهم لا يشكلون سوى 5% من القوة العاملة في البلاد (وأقل من 10% من السكان)، يُحرم العمال الفلسطينيون من الحق في العمل بشكل قانوني في العديد من القطاعات (مثل القانون والهندسة والطب، إلخ)⁵، وبدلاً من ذلك يتم دفعهم للإقامة في مخيمات معزولة والبحث عن عمل في القطاع الخاص في الاقتصاد غير الرسمي كعمالة أرخص. على سبيل المثال، بلغ متوسط الأجر الشهري للعمال الفلسطينيين في لبنان في عام 2012 حوالي 358 دولارًا - أي أقل بنسبة 20% من الحد الأدنى الوطني (ILO 2014a).

وهكذا، يمكننا أن نبدأ في رؤية كيف تستخدم الدولة اللبنانية الجنسية كأداة لإنتاج عمال محتقرين وغير مستقرين لشغل الوظائف غير المستقرة وغير الرسمية التي يولدها هذا الاقتصاد. لطالما كان العمال السوريون جزءاً من سوق العمل اللبناني، خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية في التسعينات من القرن الماضي حيث بدأ البلد في المشاريع النيوليبرالية لإعادة الإعمار بعد الحرب. ومع ذلك، بعد بدء الحرب في سوريا، ومع تزايد حجم اللاجئين السوريين في لبنان، اعتبرت الدولة اللبنانية أن استخدام الجنسية ونظام الكفالة لم يعد كافياً لإخضاع واحتواء هذا الفئات السكاني، وبدأت بتطبيق تدابير إضافية في مجال الأمن والإقامة والعمل.

استجابة لبنان لعمالة اللاجئين الجدد

في أبريل 2015، طلبت الحكومة اللبنانية من مفوضية اللاجئين التوقف عن تسجيل اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى لبنان بعد عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة منع اللاجئين من الحق في الإقامة والعمل بشكل قانوني في البلاد. كما فرضت شروطاً تعجيزية للحصول على تصاريح الإقامة والعمل مما أدى إلى وضع لم يتمكن فيه حتى اللاجئين المسجلون لدى المفوضية من الحصول على الإقامة القانونية. على سبيل المثال، يمتلك 30% فقط من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية تصاريح إقامة قانونية (IFI 2020)، ويشكل اللاجئون الذين يحملون تصاريح إقامة 17% فقط من إجمالي اللاجئين السوريين في البلاد (VASyR 2022). وبدأت بعض البلديات في فرض حظر تجول على السوريين، الذين لم يكن يُسمح لهم بالخروج من غروب الشمس إلى شروقها، في حين وضعت بلديات أخرى لافتات تعلن عن الحد الأقصى للأجر اليومي الذي يُسمح للعمال اليدويين السوريين بتقاضيه. هذه التدابير جعلت من الصعب على اللاجئين السوريين العثور على عمل واجبرتهم على العيش في ظروف أصعب أثناء محاولتهم للثبات في الاقتصاد غير الرسمي (HRW 2014).

شكل العمال السوريون، قبل الحرب السورية، نسبة 17% من قوة العمل اللبنانية. وفقاً للتحليل الحالية، يُصنف معظم اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى لبنان كعمال منخفضي المهارة (David et al 2020)، وبالتالي يتنافسون مع عمال آخرين منخفضي المهارة، معظمهم من العمال المهاجرين من جنسيات مختلفة.

⁵ بالنسبة لكثير من الفرقاء في الحكومة اللبنانية، يجب استبعاد العمال الفلسطينيين من السوق العمل الرسمي بسبب مخاوف من أنهم قد يغرقوا الاقتصاد ويطردوا العمال اللبنانيين من وظائف الطبقة المتوسطة/العليا (L'Orient Today 2022).

فيما يتعلق بالمساعدات الدولية، زادت مفوضية اللاجئين ومنظمات العون الدولية الأخرى من وجودها في لبنان استجابةً للجوء الجماعي للسوريين، وقدمت أشكالاً مختلفة من الدعم مثل الرعاية الصحية والمساعدات النقدية. إضافةً إلى ذلك، تلقت الحكومة اللبنانية منحاً متعددة من الاتحاد الأوروبي وأطراف أخرى لدعم البنية التحتية المحلية وتحسين قدرة لبنان على استيعاب اللاجئين السوريين في البلاد. وقد أدى ذلك إلى زيادة في العملة الأجنبية في لبنان مما ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3% في عام 2014 وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015). ومع ذلك، لم تكن هذه الزيادة كافية بالطبع لتعويض الآثار السلبية للانخفاض الكبير في السياحة والصادرات وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بعد بدء الحرب في سوريا. وقد أثبت بعض المحللين أن المساعدات الخارجية يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد اللبناني إذا تم استخدام تلك الأموال لتنمية وتحفيز الاستثمار والإستفادة من اليد العاملة الجديدة. هذا يعني تسهيل إدماج العمال السوريين في سوق العمل بشكل رسمي، والسماح للاستثمارات التجارية الخارجية التي تدعم إنشاء شركات يمكنها استيعاب واستخدام عدد كبير من العمالة غير الماهرة، وخلق المزيد من الوظائف للعمالة الماهرة، وزيادة الصادرات، وجذب السياحة. بالنسبة للبنان، يمكن أن تتمثل هذه القطاعات في الزراعة والطاقة والاتصالات والنقل وريادة الأعمال. يمكننا رؤية متجسدة لذلك في حالة تركيا، التي تستضيف أكبر تجمع من اللاجئين السوريين في العالم. بدلاً من منع اللاجئين من العمل، كما هو الحال في لبنان والأردن، سهّلت الحكومة التركية إدماج اللاجئين وحركتهم في سوق العمل، مما أدى إلى زيادة في الصادرات ونمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي يُعزى إلى العمال اللاجئين (2020 Altındağ, Bakış, and Rozo)، وهذا على الرغم من استمرار وجود مشاعر معادية للاجئين في البلاد (Navruz and Çukurçayır 2015).

في الواقع، كان الاتحاد الأوروبي ولبنان يجريان مفاوضات في عام 2016 من أجل اتفاقية مدمجة من شأنها أن تعزز من الأعمال الزراعية والقطاعات الغذائية في لبنان من خلال استثمار أجنبي يهدف إلى خلق 300 ألف فرصة عمل تعتمد معظمها على العمال السوريين (2018 Seeberg). ومع ذلك، لم تنقذ هذه الخطة حيث أرادت الحكومة اللبنانية الحفاظ على موقف رسمي إقصائي ومعادٍ تجاه اللاجئين السوريين ولو على حساب النمو الاقتصادي الوطني للبلاد بأكملها. وبما أن الميزانية الوطنية اللبنانية تعاني دائماً من العجز، استخدم جبران باسيل، وزير الخارجية اللبناني، "أزمة اللاجئين" كورقة للضغط على الغرب للحصول على مزيد من الدعم المالي، بحجة أن لبنان يبعد اللاجئين السوريين عن أوروبا ويحتاج إلى الدعم إذا أراد أن يستمر في ذلك (2018 Facon). جاء رد الاتحاد الأوروبي متماشياً مع هذه الاستراتيجية المتمثلة في إبعاد اللاجئين عن "المركز الإمبريالي" ودعم احتوائهم في "الأطراف" (2021 Zetter)، حيث تلقت الدولة اللبنانية تمويلاً إضافياً في السنوات الأخيرة لتعزيز إدارتها للحدود وتأمينها (Tholens 2017).

على الرغم من جهود باسيل المعادية للسوريين، كانت استجابة الحكومة اللبنانية للوجود المتزايد للاجئين نسبياً ضعيفة بين عامي 2012 و2015. خلال هذه الفترة، استفاد العديد من أصحاب العقارات اللبنانيين والوسطاء من تدفق اللاجئين وارتفاع الطلب على السكن خاصة في المدن (2017 Fawaz). تلت هذه الفترة عمليات مراقبة أكثر تشدداً للحدود اللبنانية-السورية وزيادة قيود الإقامة القانونية للاجئين من قبل البلديات بين عامي 2015 و2019. ومع ذلك، لم تكن التمثيلات الإعلامية للاجئين خلال هذه الفترة سلبية تماماً على الرغم من الزيادة في سرديات إلقاء اللوم على اللاجئين (Sadaka, Nader, and)

(. Mikhael 2015)، وكانت العلاقة بين اللبنانيين والسوريين خلال تلك الفترة مستقرة اجتماعياً إلى حد ما (Madoré 2016).

منذ بداية الثورة اللبنانية والأزمة الاقتصادية في عام 2019، نلاحظ زيادة في محاولات الأحزاب الحاكمة لتحميل اللاجئين مسؤولية فشل الاقتصاد اللبناني للحدّ من الاحتجاجات وتوجيه غضب الجمهور. ومع ذلك، لم تكن هذه المحاولات ناجحة تماماً (Patuck؛ 2019 BBC News 2020). فكان المتظاهرون اللبنانيون في كثير من الأحيان يسخرون من جبران باسيل في الشوارع حيث أصبحت الهتافات ضده واحدة من أكثر الهتافات شعبية في الثورة (Orient News؛ 2019 Ayoub 2018). قرأ معظم الناس خطابه ضد السوريين كأداة للتضليل ورفضوا اعتبار السوريين عدوهم الأساسي أو السبب الرئيسي للأزمة. على الرغم من وجود بعض التوترات وحالات العنف ضد اللاجئين، إلا أن الخطاب العام السائد والدافع في ذلك الوقت كان يتجه بشكل أساسي ضد الطبقة الحاكمة، الهدف الأساسي للثورة، ولم يركّز على اللاجئين بشكل مفرد.

رغم ذلك، فشلت الثورة اللبنانية في إحداث تغيير بنيوي في السياسة أو الاقتصاد، جاءت جائحة كورونا، ثم انفجار بيروت عام 2020، وغرقت البلاد بشكل أعمق في أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها الحديث. بعد بضع سنوات من الأزمة، شهدنا تحولاً جذرياً في علاقة الشعب اللبناني مع اللاجئين السوريين وتصاعد الكراهية، حيث يبدو أن العديد من اللبنانيين الآن في تحالف مع طبقتهم الحاكمة ضد اللاجئين. هل هذا الوضع الجديد مجرد نتيجة لثقافة كبش الفداء والمنافسة في سوق العمل، أم أن هناك أسباب أخرى؟

سورنة الطبقة الوسطى اللبنانية السابقة

أولاً، يجب أن نؤكد على وجود تحول في الوضع الاقتصادي للاجئين بعد الأزمة، حيث أصبح اللاجئون يشكلون فائضاً سكانياً بشكل أكبر. يصف راجارام (2018) "الفائض السكاني" كمجموعة من السكان تكافح من أجل تجميع قوة عملها - أي تحويل "قوة جسدها" إلى "قوة عاملة" يمكن استغلالها في سوق العمل مقابل أجر ما. يحدث هذا عندما لا يرغب سوق العمل في الاستفادة من عملك، أو عندما لا يمكن ترجمة "قوة جسمك" بسهولة إلى شيء ذو قيمة في السوق الحالي. نتيجة عجز الاقتصاد اللبناني عن الإنتاج وخلق الوظائف، ولأن سوق العمل لا يفتح أبوابه للعمال السوريين أو استثماراتهم حتى بعد الأزمة، بدأ العمال السوريون يُدارون بشكل متزايد كفائض سكاني، وليس كقوة عاملة مستعدة وحسب. أصبح الشغل الشاغل للأجهزة الأمنية نبذهم، وإعاقة تنظيمهم السياسي أو العمالي، ومنعهم من الوصول إلى أوروبا، ودفعهم إلى العودة إلى سوريا.

رغم أن معدل البطالة بين اللاجئين السوريين في لبنان بلغ 39% في عام 2020 (VaSyR 2021)، إلا أن 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. تشير تقييمات الهشاشة للاجئين السوريين في لبنان الصادرة عن الأمم المتحدة (2022) إلى أن أكثر من ثلثي اللاجئين السوريين يعيشون تحت خط الفقر ولا يستطيعون تحمل التكاليف الأساسية للبقاء على قيد الحياة، وهو ثلاثة أضعاف العدد في عام 2021. بالنسبة للدولة اللبنانية، لم يعد اللاجئون السوريون مجرد مصدر للعمالة الرخيصة جداً، بل أصبحوا عمالة غير مرغوب فيها. في عام 2022، شرّعت الأجهزة الأمنية اللبنانية في حملتها المستمرة حتى الآن بمداهمة العديد من مخيمات اللاجئين السوريين ومصادرة أجهزة الراوتر اللاسلكية والهواتف المحمولة والتلفزيونات وألواح الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى حملات اعتقال

جماعية للعمال غير الشرعيين - أي غير المسجلين - علمًا أنّ 95% من اللاجئين لا يملكون إجازات عمل صالحة لاستحالة الحصول عليها (ILO & Fafo 2020). وبدأت التقارير التي توثق عمليات الترحيل الجماعي للاجئين السوريين، بمن فيهم العديد ممن تم تسجيلهم لدى المفوضية، في الظهور، موضحة كيف يتعرض اللاجئون المرّحلون في كثير من الأحيان لعواقب وخيمة على يد نظام الأسد، حيث أظهرت استطلاعات أن 75% من السوريين العائدين إلى وطنهم واجهوا تحرشًا أو تعذيبًا أو اعتقالًا على يد السلطات السورية (Loveluck 2019). أعلنت هيومن رايتس ووتش (2023) أن الأجهزة الأمنية اللبنانية قامت بترحيل أكثر من 1800 لاجئ في غضون بضعة أشهر فقط في عام 2023. كما زادت عمليات الترحيل بنسبة 496% في عام 2023 مقارنة بالعام السابق (ACHR 2024). أصبحت نقاط التفتيش الأمنية التي تستهدف اللاجئين السوريين أكثر تواترًا، مما يقيد حركة اللاجئين، حيث جرى تحويل السوريين إلى تهديد أمني مشيطن، ومخرب اقتصادي يُذكر يوميًا في تقارير الأخبار في الإعلام اللبناني. بشكل غريب، بدأ أن الطبقة الحاكمة، التي كانت في السابق عدوًا للشعب، أصبحت الآن حليفًا للشعب ضد عدو جديد. ولكن كيف نفسّر زيادة وتيرة وشدة هذا الغضب ضد اللاجئين في الفترة الأخيرة؟ للإجابة على ذلك، يجب أن ننظر إلى التحول الدراماتيكي الذي حصل في تكوين الطبقة العاملة اللبنانية.

حدّث تحوّل اقتصادي واجتماعي كبير في لبنان بعد سنوات قليلة من الأزمة الاقتصادية. كانت معدلات الفقر تبلغ 8.4% فقط في عام 2007 (UNDP)، لترتفع إلى 32% بحلول عام 2014 (IMF)، وهي أرقام إشكالية ولكن تبدو أقل خطورة عند مقارنتها بالوضع الحالي للأزمة حيث يقدر أن حوالي 60% من الأسر يعتبرون أنفسهم فقراء أو فقراء للغاية (World Bank 2023). وجدّ اللبنانيون الذين كانوا سابقًا من الطبقة الوسطى (أو الوسطى الدنيا) أنفسهم فجأة جزءًا من الطبقة العاملة، وأصبحوا مضطرون إلى البحث عن وظائف ضمن هذه الطبقة التي كانت في السابق تحمل وظائف مخصصة للعمالة الرخيصة أي العمال السوريين والأجانب بشكل أساسي. هذا الأمر خلق نوعًا من الصراع: يتعيّن على العمال اللبنانيين الآن أن يكونوا في المواقع الضعيفة وغير المستقرة التي كانوا في السابق يخصصونها للسوريين في لبنان، حيث يضطرون الآن إلى شغل وظائفهم المحترقة ومكابدة ظروف عملهم السيئة، وبالتالي يجب عليهم الدفاع عن أنفسهم من أن يصبحوا في مكان هذا العامل المحترق الذي كانوا يستغلونه في السابق. يبدو أن هؤلاء العمال الجدد (العمال المهرة الذين كانوا جزءًا من الطبقة الوسطى) يناضلون من أجل حقهم في عدم العيش في الظروف المعيشية الصعبة وتحمل وظائف العمالة الرخيصة التابعة للطبقة العاملة. بالنسبة لهم، التماهي والتضامن مع أصحاب العمل والرأسماليين اللبنانيين من الطبقة العليا (من خلال اللّحمة العمودية أو التضامن العمودي) أسهل وأفضل من التعرف على والتضامن مع العمال السوريين الذين أصبحوا يشاركونهم نفس الطبقة. في ظل الاقتصاد الحالي وبعد فشل الثورة، يبدو أن استغلال ما يجعلهم مميزين أكثر في سوق العمل (بحكم جنسيتهم اللبنانية) والتأكيد عليه يبدو الخيار الوحيد المتبقي إذا أرادوا المقاومة وعدم قبول وضعية البروليتاريا التي أصبحوا جزءًا منها رغمًا عنهم.

الأمثلة الثقافية على ذلك كثيرة. في السنوات القليلة الماضية، بدأنا نرى المزيد من الشركات الصغيرة الجديدة والمختصة بالتنظيف والصيانة تسوّق نفسها باعتبارها مكونة فقط من عمال لبنانيين، كما لو كانت الجنسية اللبنانية تؤثر على جودة الخدمات التي تقدمها. هذا أمر لافت في القطاعات التي كانت مقتصرة سابقًا على العمالة الرخيصة وغير اللبنانية، مثل الوظائف اليدوية والتنظيف وبعض الخدمات. على إنستغرام، قد تصادف إعلانات من سبّاك لبناني شاب يخبرك أنه "ليس معيبًا" بأن يكون السبّاك لبنانيًا، قبل أن يروج لخدماته (Darbet M3allem 2023). بشكل فكاهي إلى حد ما، أطلّت الإعلامية اللبنانية الشهيرة نضال الأحمدية بتصريح تلفزيوني تشكو فيه من شراء آيس كريم من عامل سوري لا

يتحدث الفرنسية أو يعرف كيفية تحضير حلوى لبنانية محلية (SBI 2023) حيث أكدت أن هناك "فرقاً جوهرياً" بين أن يكون المرء لبنانياً أو سورياً، مملّحةً إلى أن اللبناني يمتلك قيمة أعلى بفضل كونه لبنانياً. حتى بعد أن حثّ وزير العمل اللبنانيين على شغل وظائف العمالة الرخيصة التي كانت محتكرة سابقاً من العمال غير اللبنانيين (Hayek and Ammar 2022)، يحاول العمال الآن تمييز "اللبنانيين" في السوق، محاولين استخراج قيمة إضافية من هذه الهوية حيثما أمكن، مما يخلق دينامية الطبقة الوسطى التي لن تقبل تخفيضها إلى وضعية البروليتارية الرخيصة دون أن تجرب حظها في بيع هويتها اللبنانية في السوق أولاً.

لفهم هذا الأمر، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تحليلنا الطبقي أن المصالح الاقتصادية والمطالب السياسية للطبقة الوسطى، التي تسعى إلى الحصول على مناصب أفضل ضمن النظام الرأسمالي الحالي وتريد الحفاظ على موقعها وتحسينه ضمن هذا النظام، تختلف تماماً عن مصالح الطبقة العاملة التي تستدعي مطالبها تغييراً هيكلياً في كيفية عمل النظام الاقتصادي ككل ولن تستفيد بشكل جدي من أي إصلاحات محدودة تبقىها في نفس وضعيتها كطبقة بروليتاريا مُستغلة.

هنالك ميل في وسائل الإعلام والروايات الأكاديمية إلى تحريف ما يجري في لبنان من خلال تأطيره على أنه مسألة:

- 'خطاب كراهية' حيث تكون الحلول المقترحة مساعدة الناس على "قبول الاختلاف"، ولكن هذا ليس ما يدور حوله النزاع على أرض الواقع حيث يقبل الناس اختلافهم لدرجة أنهم يحاولون استغلال هذا الاختلاف في السوق،
- إنسانية بحث بمقاربات متجذدة من السياسة تموّه الأسباب وتركز على الوضع الانساني للسوريين وحسب،
- منافسة في سوق العمل تأخذ طابعاً اختزالياً ولا تستطيع أن تفسر المصالح الطبقيّة المتضاربة واستراتيجيات الأشخاص المنخرطين جديداً في هذه الطبقات،
- عنصرية مصدرها جعل اللاجئين كبش فداء وتحميلهم مسؤولية تفاقم الأزمة بشكل يوحي أن عامة الشعب ببساطة ساذجون - لأنهم يخطئون في تحديد المسؤول أو العدو الحقيقي - من دون أي سبب واضح وراء ذلك، أو
- دراسات تذكر الاقتصاد ولكن لا تفحص العلاقات الطبقيّة أو المكوّن الاجتماعي لما يحدث.

لا ينبغي إغفال دراسة العلاقات والمصالح الطبقيّة إذا أردنا أن يكون لدينا فهم صحيح للأسباب وراء المستوى الحالي من الخطاب العدواني المناهض للسوريين في لبنان، حيث يتعين على عامة الشعب اتخاذ قرارات استراتيجية بشكل واعي أو غير واعي لتعزيز مصالحهم في الاقتصاد الجديد. هذا مهم لأنه يساعدنا على تحديد مكان المشكلة الجوهرية وكيفية تمظهرها، لنتمكن بعد ذلك من تخيل ووضع حلول محتملة. ثمة حاجة إلى المزيد من العمل من أجل فهم العناصر الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء الارتفاع الحالي للخطاب العدواني ضد السوريين في لبنان، وإيلاء اهتمام كافٍ للمصالح الطبقيّة المعنية هو أمر أساسي.

استمرار تفاقم النزاع اليوم

في فبراير (شباط) 2023، ضرب زلزال كبير تركيا وسوريا تاركاً أكثر من عشرات الآلاف من الضحايا في كلا البلدين، بما في ذلك أكثر من 7000 قتيل في سوريا (IMC 2023). ترك الزلزال حوالي 170,000 شخص في سوريا عاطلين عن العمل (ILO 2023). تشتد العديد من هؤلاء العمال وعائلاتهم داخل سوريا بينما يفترض أن آخرين قد بحثوا عن ملاذ في البلدان المجاورة. نظراً لعدم وجود أرقام رسمية إذ أنه لم يسمح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان بمواصلة تسجيل اللاجئين منذ عام 2015، من الصعب الحصول على تقييم دقيق لتأثير الزلزال على اللاجئين من سوريا إلى لبنان. ومع ذلك، أعلنت بلديات في مناطق لبنانية عدّة أنّ سكانها من اللاجئين السوريين تضاعفوا في نهاية عام 2023 (Amal Khalil 2023)، ولكن ثمة حاجة إلى المزيد من المعلومات، ربما من خلال إجراء أبحاث ميدانية مخصصة، إذا كنا نريد فهم تأثير الزلزال على وجه الخصوص على اللاجئين في لبنان.

بما أنه لم تُبذل جهود كبيرة للتضامن اللبناني السوري في السنوات الماضية، غالباً ما يتم فصل العمال حسب الجنسية حتى داخل الوظيفة نفسها. على سبيل المثال، يدرك عمال التوصيل عبر التطبيقات عدم المساواة في الأجور وسوء ظروف العمل التي يكابدها زملاؤهم (The Policy Initiative 2023)، ولكن يذكر العديد منهم أنهم يتفاعلون على مجموعات واتساب لعمال لبنانيين مختلفة عن تلك التي يستخدمها العمال السوريين على سبيل المثال. كما استهدفت الدولة اللبنانية الجمعيات المحلية التي قد تكون تقدم الدعم للاجئين السوريين إذا لم تكن تلك الجمعيات قد صرحت عن نيتها بتقديم الدعم للسوريين بشكل واضح ضمن أنشطتها الموافق عنها من قبل الدائرة المختصة في وزارة الداخلية. بالطبع، يُحظر التنظيم السياسي على السوريين في لبنان (SFCG 2014)، ولكن يتم استهداف اللبنانيين أيضاً إذا سعوا إلى التنظيم السياسي مع سوريين. ويذكر العديد من النشطاء أنهم يخشون حتى الظهور على شاشة التلفزيون أو أن يكونوا علنيين جداً في خطابهم المتضامن مع السوريين ضد العنصرية خوفاً من التعرض للإستهداف الأمني أو التشهير العلني من قبل جماعات عنصرية أو جهات أمنية. في الواقع، عادت مقاطع الفيديو التي تظهر بعض المتظاهرين اللبنانيين يرددون شعارات تضامنية مع اللاجئين السوريين خلال ثورة عام 2019 إلى الظهور على وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2023، حيث صُدم العديد من اللبنانيين وغضبوا من حقيقة أن بعض اللبنانيين كانوا يدافعون عن اللاجئين، متسائلين عن ما وراء ذلك التضامن الذي يضر بمصالحهم "اللبنانية". هذا العام، قام حارس أمن لبناني بقتل لاجئ عند حاجز تفتيش، وقوبل هذا الحارس بمظاهرة احتفالية تهتف باسمه بعد أن أُطلق سراحه من الحبس بعد وقت قصير (Megaphone 2024)، ولم يتم تنظيم أي احتجاجات للمطالبة بالعدالة ضد الجاني. بالنسبة للعديد من النشطاء اليساريين في بيروت، وقعت أشد حوادث العنف وأكثرها إثارة للقلق في بداية أكتوبر 2023، حيث أظهرت تقارير الأخبار ومقاطع الفيديو مئات الرجال اللبنانيين، بعض منهم مسلحون ولكن لا يرتدون ملابس الشرطة/الجيش، يتجولون في الليل في أحياء ومدن لبنانية ذات طابع مسيحي للتفتيش عن وضرب العمال السوريين في الشوارع وطردهم السوريين من شققهم (Orient News 2023)، باستخدام خطاب عنصري يخلط بين اللاجئين السوريين وجيش نظام الأسد الذي احتلّ أجزاء من لبنان من عام 1976 إلى 2005. كانت المشاهد عنيفة وانتشرت بسرعة لتثير الخوف حتى في أوساط العديد من اللبنانيين. بعد أيام قليلة،

بدأ العدوان الإسرائيلي على غزة وتضاءل الاهتمام العام بهذه القضية مع متابعة وسائل الإعلام لأحداث غزة.

يعلّمنا التاريخ أن الممارسات الفاشية لا تمر دون مقاومة وتولد صراعات دموية، أو حتى حروبًا. تهدد استراتيجية الحكومة اللبنانية في التعامل مع اللاجئين السوريين كفأئض سكاني واستخدام الممارسات الفاشية بشكل متزايد بتفاقم الوضع إلى نزاع قد لا يترك اللبنانيين بمأمن أو يصب في مصلحتهم. ومع ذلك، يبدو أن الطبقة الحاكمة قد قررت بالفعل أنه من الأفضل تحمّل خطر دخول مواجهة أكثر جدية مع ملايين اللاجئين في البلاد بدلاً من تنفيذ تغييرات بنيوية في الاقتصاد تتعارض مع مصالحها الخاصة. مع عدم وجود أي جهود جدية على المستوى الرسمي أو المحلي لبناء علاقات تضامنية وتعاونية بين السكان اللبنانيين والسوريين، وبغياب تنظيمات أو أحزاب اجتماعية يسارية قوية من أجل اقتصاد أكثر عدلاً للجميع بعيداً عن الفاشية، من المرجح أن يستمر الوضع في التدهور.

الخلاصات

إنّ الحصول على تقييم وفهم دقيقين لمشكلة الاقتصاد اللبناني وأسباب الأزمة الاقتصادية أمر مهم وذلك لأنه يُمكننا من البدء في ترجمة تلك المعرفة إلى مطالب ثورية أو تغييرية لصالح الطبقة العاملة، والعمل على بناء المزيد من الدعم الشعبي لهذه المطالب في السنوات المقبلة. قد تكون قضية العنصرية أو العدوانية ضد السوريين نقطة دخول جيدة للشروع في هذا العمل السياسي كونها عارض من الأعراض التي بإمكانها أن تُظهر كيفية عمل النظام الاقتصادي ككل بشكل أوضح. كيفية عمل النظام الاقتصادي هو موضوع يهتم العديد من اللبنانيين بفهمه ومعالجته كونه يؤثر على حياتهم وسبل عيشهم بشكل مباشر.

عادة ما يتم استخدام تخيلات وروايات مختلفة لتأجيج العنصرية ضد مجموعة معينة وذلك لصالح مجموعة أخرى. سيكون هنالك دائماً لبنانيون يؤمنون "بالتفوق العرقي" اللبناني ولديهم الرغبة بإذلال العمال السوريين وغيرهم من العمال المهاجرين في البلاد لإظهار ذلك التفوق. ولكن سحب الحجة الاقتصادية العنصرية منهم، وتبيين كيف أن خطابهم خطير على مستقبل لبنان كبذل وليس لمصلحة العمال اللبنانيين قد يكون أداة قوية للإستخدام في مجال الخطاب العام.

يُنظر إلى التحالف بين الطبقة الحاكمة والطبقة العاملة اللبنانية ضد العمالة السورية من قبل العديد من العمال كمحاولة لتثمين أو زيادة قيمة الهوية اللبنانية في سوق العمل المحلي، وهو أمر يأملون أن يعمل لصالح الطبقة الحاكمة والعمال اللبنانيين. وفي مواجهة ذلك، تحاول بعض الأصوات مكافحة العنصرية ضد السوريين عن طريق نشر الوعي حول كيفية استفادة اللبنانيين من العمالة السورية الرخيصة في مجالات مثل الزراعة، قائلين مثلاً أن أسعار الفواكه والخضروات ستضعف أو تضرب بثلاثة إذا ما استبدل السوريون بعمال لبنانيين يطالبون بأجور أعلى للقيام بالعمل نفسه. على الرغم مما يحمله هؤلاء الناشطون من نوايا حسنة، حيث يرغبون معارضة النقمة الشعبية العنصرية ضد السوريين، إلا أن حملات وخطابات كهذه ما هي إلا نسخ مختلفة عن مبدأ "دعونا نتقبل العبيد بدلاً من معاداتهم لأننا نستفيد من استعبادهم"، وذلك بدلاً من إيجاد طريق للخروج من العبودية كنظام، وبالتالي فإنهم لا يعالجون المشكلة الجوهرية. اليوم، يتم تقديم النظام الاقتصادي الذي أدى إلى الأزمة على أنه الحل الوحيد القابل للتطبيق للنجاة من الأزمة، فيما لا يزال الاقتصاد اللبناني قائماً على اختلال في الميزان التجاري الأجنبي، والعقارات

التي يحركها الربح الربحي، وقطاع الخدمات غير المستقر، بالإضافة إلى اعتماد عدد أكبر من الأسر على التحويلات المالية من الأقارب في الخارج لتلبية الاحتياجات الأساسية (Saleme 2023).

في الوقت نفسه، تواصل الطبقة العاملة اللبنانية محاولتها تأمين كفاف يومها في اقتصاد لا ينتج فرص عمل ولا يلبى احتياجات سوق العمل المحلي، وهو ما يعتبر سبباً رئيساً وراء استمرار هشاشتها الاقتصادية. يتم استخدام العمالة الرخيصة المهاجرة أو السورية لشغل الوظائف الرخيصة في هذا الاقتصاد، لكن اللبنانيين لا يعانون للعثور على فرص عمل لأن السوريين قد أخذوا أماكنهم عبر منافستهم بشكل غير عادل كما يقول البعض، ولكن بسبب انكماش الاقتصاد المحلي بعد الأزمة (أي عدم وجود وظائف تناسبهم - غير العمالة الرخيصة - في المقام الأول). يتمتع لبنان بمؤشر تعقيد اقتصادي منخفض للغاية (Fadlallah 2022)، مما يعني أن الاقتصاد ليس متنوعاً في قطاعاته ويتكون من وظائف منخفضة التعقيد تقدم عائداً منخفضاً على الاستثمار بالنسبة للإمكانات البشرية الحقيقية لسوق العمل.

من الصحيح أن العديد من أصحاب العمل يحاولون خفض تكاليف الإنتاج عبر استغلال عمالة غير لبنانية في وظائف غير مستقرة، لكن معظم اللبنانيين لا يرغبون في تولي هذه الوظائف البائسة وغير المستقرة التي ينتجها الاقتصاد المحلي - وظائف لا ينبغي أن يشغلها أحد لسوء ظروف العمل فيها. وبالتالي، يجب إعادة توجيه الإحباط الشعبي نحو المطالبة بوظائف أفضل وإلى دور أكثر فعالية للدولة في تحفيز وتيسير الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية كخطوة جوهرية نحو اقتصاد أكثر استدامة.

يستلزم بناء اقتصاد أفضل بناء روابط بين الطبقة العاملة اللبنانية والسورية في لبنان من أجل اقتصاد يعمل لصالحهما. كما ورد سابقاً، اعتمد لبنان تاريخياً على استغلال العمالة السورية كعمالة رخيصة، مما أدى إلى تحقيق أرباح ضخمة على حساب هؤلاء العمال وبخاصة في قطاعات البناء والزراعة. تُظهر أمثلة من أجزاء أخرى من العالم أن وجود العمالة السورية يمكن أن يكون دافعاً لاقتصاد أقوى إذا ما استغلت في عمليات الإنتاج والصناعة بدلاً من اقصائها ومحاربتها رسمياً (Matsangou 2018). لن يؤدي الشحن المتزايد لمعاداة اللاجئين السوريين إلى إنتاج المزيد من الوظائف، بل سيزيد فقط من احتمالات تفاقم نزاعات فارغة في المستقبل القريب بين الفصائل المختلفة للطبقة العاملة الجديدة في لبنان بعد الأزمة، بينما تواصل الطبقة الحاكمة اللبنانية إدارة اقتصاد يؤمن مصالحها ويستمر بتحقيق أرباحاً كبيرة لها حتى بعد الأزمة.

أسئلة للمشاركة المستقبلية

بناءً على ما سبق، نقترح الأسئلة التالية للمشاركة المستقبلية:

- دراسة أعمق لمشكلة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وغير الإنتاجية، خاصة عندما يتعلق الأمر بـ (عدم) إنتاج القيمة الفائضة في شكل سلع ملموسة، استناداً إلى اقتصادات مثل لبنان. هل يمكن لقطاع الخدمات أن يحافظ على قيمة العملة أم أنه لا يوجد خيار آخر سوى العودة إلى الصناعة والزراعة كمنتجين رئيسيين للقيمة لا يمكن الاستغناء عنهما؟
- المعلومات حول إنتاجية العمالة في لبنان غير واضحة. ماذا يعني أن قيمة الأجور تشكل 20% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وكيف يمكننا تحديد حصة الأرباح الحالية التي يمكن أن تُنسب إلى عمل وإنتاجية العمال مقابل عمليات البيع؟ أي قطاع أو فئة عمالية تعدّ الأكثر أهمية لإنتاج رأس المال في لبنان في الوقت الحالي وبالتالي لديها القدرة على تعطيل مصالح الطبقة الحاكمة بشكل فعّال إذا قامت بالتنظيم العمالي أو العصيان المدني؟
- ما هي أشكال التنظيم السياسي، أو حتى تبادل المعرفة حول الصراع الاقتصادي الحالي، التي يمكن بناؤها ضمن البيئة الحالية المعادية للاجئين والمناهضة لحركات التضامن العمالي العابر للهويات؟
- بالنسبة للبدء بتنظيم نشاطات تضامنية مناهضة للعنصرية، ما هي الاستعدادات (المعلومات، طرق طرح القضية والنقاش، إلخ...) التي يحتاج الناشطون في تلك المبادرات إليها قبل لقاءهم باللبنانيين المعادين للاجئين؟ ما هي المعلومات والاستراتيجيات التي يجب تطويرها؟ جزء من الإجابة على هذا السؤال ينطوي على مراجعة نزاعات اجتماعية مماثلة في أجزاء أخرى من العالم، مع التركيز بشكل خاص على ما يمكننا أن نتعلمه ونطوره من تلك النزاعات.
- بالإضافة إلى الصراع الطبقي المذكور في هذا التقرير، ما هي العوامل والديناميات الأخرى التي يجب أن نكون على دراية بها لتفسير ومواجهة تصاعد خطاب الكراهية ضد اللاجئين السوريين في لبنان؟ وما حجم تلك العوامل مقارنةً بالعامل الطبقي المذكور؟
- ما هي البلديات أو المجموعات المحلية الأساسية التي يمكن ويتوجب التواصل معها من أجل المشاركة المستقبلية لمعالجة هذا الصراع بشكل أفضل؟ ما هي الخطط والاحتياجات التي يجب أن تضعها المجموعات النشطة في هذا المجال من أجل المحافظة على استمراريتها وقدرتها على حل النزاعات التي قد تواجهها؟ ما هي الموارد المتاحة والموارد المطلوبة لتحقيق ذلك؟
- بناءً على المزيد من التحليل للنظام الاقتصادي والأزمة اللبنانية، كيف يمكن للأزمة أن تتطور إذا لم تثمر أي جهود لتغيير كيفية عمل هذا الاقتصاد؟ كيف سيكون وضع العمال اللبنانيين والعمالة الرخيصة في 10 سنوات، وكيف قد يؤثر ذلك على طابع العلاقات الاجتماعية اللبنانية السورية؟

- في سياق مختلف، كيف تطور العداء الاجتماعي ضد اللاجئين السوريين في تركيا مؤخراً وكيف يرتبط ذلك بالعلاقات الطبقية الحالية في الاقتصاد التركي؟ هل يمكننا تحديد أي فروق في تطور أشكال معاداة السوريين في تركيا مقارنة بالوضع في لبنان؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن تفسير هذه الفروق؟

ACHR. “Unwrapping the Rights to Work for Syrian and Palestinian Refugees in Lebanon,” 2020. <https://www.achrrights.org/wp-content/uploads/2020/08/Final-REP-3-2.pdf>.

———. “What Happens after the Deportation of Refugees from Lebanon? Exposing the Forced Deportations of Syrian Refugees and Their Handover to Syrian Authorities,” January 29, 2024. <https://reliefweb.int/report/lebanon/what-happens-after-deportation-refugees-lebanon-exposing-forced-deportations-syrian-refugees-and-their-handover-syrian-authorities-enar>.

Altındağ, Onur, Ozan Bakış, and Sandra V. Rozo. “Blessing or Burden? Impacts of Refugees on Businesses and the Informal Economy.” *Journal of Development Economics* 146 (2020): 102490.

Amal Khalil. “عدد النازحين يتضاعف خلال شهر.” *Al-Akhbar*, December 6, 2023. <https://al-akhbar.com/Politics/373886>.

Amnesty International. “We Want Justice for Migrant Domestic Workers in Lebanon.” Amnesty International, April 24, 2019. <https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2019/04/lebanon-migrant-domestic-workers-their-house-is-our-prison/>.

Assouad, Lydia. “Rethinking the Lebanese Economic Miracle: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon,” 2017. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.32682.44485>.

Ayoub, Elia. “A Look at the Lebanon Uprising through Its Chants.” *Shado Magazine* (blog), 2019. <https://shado-mag.com/web-stories/what-is-circularity/>.

Baumann, Hannes. “The Causes, Nature, and Effect of the Current Crisis of Lebanese Capitalism.” *Nationalism and Ethnic Politics* 25, no. 1 (January 2, 2019): 61–77. <https://doi.org/10.1080/13537113.2019.1565178>.

BBC News. “مظاهرات لبنان: أصوات مرحة باللجئين.” *BBC News*, 2019. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50475414>.

CAS & ILO. “Lebanon Follow-up Labour Force Survey.” Beirut, 2022.

Chaaban, Jad, Hala Ghattas, Rima Habib, Sari Hanafi, Nadine Sahyoun, Nisreen Salti, Karin Seyfert, and Nadia Naamani. “Socio-Economic Survey of Palestinian Refugees in Lebanon.” *Beirut: American University of Beirut*, 2010.

Darbet M3allem. “المعلم اللبناني متو أقل شأن من غيره.” Instagram, October 22, 2023. <https://www.instagram.com/reel/Cys02erMII5/>.

- David, Anda, Mohamed Ali Marouani, Charbel Nahas, and Björn Nilsson. "The Economics of the Syrian Refugee Crisis in Neighbouring Countries: The Case of Lebanon." *Economics of Transition and Institutional Change* 28, no. 1 (2020): 89–109.
- Facon, Clothilde. "The Power-Interest Nexus in Responses to Syrian Refugee Arrivals in Lebanon: Tensions and Interactions between the State and the International Community." *Migration Studies*, 2018, 1310–26.
- Fadlallah, Abdelhalim. "الأزمة وسوق العمل في لبنان: تصدّعات عميقة." *Al-Akhbar*, 2022. <https://al-akhbar.com/Issues/345857>.
- Fawaz, Mona. "Planning and the Refugee Crisis: Informality as a Framework of Analysis and Reflection." *Planning Theory* 16, no. 1 (2017): 99–115.
- Hassan, Nizar. "Lebanon's 2015 Protest Movement: An Analysis of Class (and) Power," 2017.
- Hayek, Imane, and Zeina Ammar. "Domestic Work in Lebanon Post-2019: Reflections on Emerging Trends," 2022.
- HRW. "Lebanon: Armed Forces Summarily Deporting Syrians | Human Rights Watch." *Human Rights Watch* (blog), July 5, 2023. <https://www.hrw.org/news/2023/07/05/lebanon-armed-forces-summarily-deporting-syrians>.
- . "Lebanon: At Least 45 Local Curfews Imposed on Syrian Refugees | Human Rights Watch," 2014. <https://www.hrw.org/news/2014/10/03/lebanon-least-45-local-curfews-imposed-syrian-refugees>.
- IFI. "Timeline of Major Policies Influencing the Livelihoods of Syrian Refugees in Lebanon." American University of Beirut, 2020. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/infographics/2019-2020/20210208_Timeline_of_major_policies_influencing_the_livelihoods_of_Syrian_refugees_in_Lebanon_infog.pdf.
- ILO. *Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile*, 2014. http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_240134/lang--en/index.htm.
- . "ILO Modelled Estimates Database." ILOSTAT, February 6, 2024. <https://ilostat.ilo.org/data/>.
- . "Impact of the February 2023 Earthquakes on Employment and the Labour Market in Syria," March 28, 2023. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/impact-february-2023-earthquakes-employment-and-labour-market-syria-technical-note>.
- . *Palestinian Employment in Lebanon - Facts and Challenges: Labour Force Survey among Palestinian Refugees Living in Camps and Gatherings in Lebanon*, 2014.

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_236502/lang--en/index.htm.

———. *Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis*. ILO, 2015.

ILO and Committee for the Employment of Palestinian Refugees. “Palestinian Employment in Lebanon: Facts and Challenges.” Beirut, 2012.

IMC. “Situation Report #8,” 2023. https://cdn1.internationalmedicalcorps.org/wp-content/uploads/2023/04/IntlMedCorps-SyriaTurkeyEarthquakeResponse_SitRep08.pdf.

IMF. “IMF Data Mapper.” Lebanon Datasets, 2021. <https://www.imf.org/external/datamapper/profile>.

———. *International Financial Statistics Country Notes 2013*. International Monetary Fund, 2013.

———. “Lebanon: Selected Issues.” Washington, D.C., 2014. <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/journals/002/2014/238/002.2014.issue-238-en.pdf>.

IOM. “Migrant Presence Monitoring,” 2023. <https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbd11461/files/reports/MPM%20report%202023.pdf>.

Longuenesse, Elisabeth, and Paul Tabar. “Migrant Workers and Class Structure in Lebanon: Class, Race, Nationality, and Gender,” 2014. <https://shs.hal.science/halshs-01305367>.

L’Orient Today. “Shura Council Ruling Halts Implementation of Ministerial Decree Expanding Palestinian Labor Rights.” L’Orient Le Jour, February 10, 2022. <https://today.lorientlejour.com/article/1290457/shura-council-ruling-halts-implementation-of-ministerial-decree-expanding-palestinian-labor-rights.html>.

Loveluck, Louisa. “Assad Urged Syrian Refugees to Come Home. Many Are Being Welcomed with Arrest and Interrogation.” *Washington Post*, June 2, 2019. https://www.washingtonpost.com/world/assad-urged-syrian-refugees-to-come-home-many-are-being-welcomed-with-arrest-and-interrogation/2019/06/02/54bd696a-7bea-11e9-b1f3-b233fe5811ef_story.html.

Madoré, Marianne. “The Peaceful Settlement of Syrian Refugees in the Eastern Suburbs of Beirut: Understanding the Causes of Social Stability.” *Civil Society Knowledge Center* 3, no. 1 (2016).

Marashdeh, Hazem, and Ali Salman Saleh. “Revisiting Budget and Trade Deficits in Lebanon: A

Critique,” 2006.

Matsangou, Elizabeth. “Refugees Are an Economic Benefit, Not Burden, to Europe.” *World Finance*, 2018. <https://www.worldfinance.com/special-reports/refugees-are-an-economic-benefit-not-burden-to-europe>.

Megaphone. “جريمة مقتل الشاب السوري محمد الحريري.” Instagram, February 28, 2024. <https://www.instagram.com/reel/C3526VFLlyS/>.

Najib. “More Racism Against Syrian Refugees In Lebanon | Blog Baladi.” *Blog Baladi* (blog), September 13, 2014. <https://blogbaladi.com/more-racism-against-syrian-refugees-in-lebanon/>.

Navruz, Mucabit, and M. A. Çukurçayır. “Factors Affecting Changes in Perceptions of Turkish People towards Syrian Refugees.” *International Journal of Social Sciences* 4, no. 4 (2015): 75–85.

Orient News. “(متظاهرو لبنان يردّون: باسيل برا برا لاجئين جوا جوا (فيديو).” Orient News, 2018. http://127.0.0.1/ar/news_show/173104.

— — —. “ضرب وإهانة عمال توصيل سوريين في لبنان على يد زعران مسيحيين وهذه شهاداتهم.” Orient News, 2023. <https://www.youtube.com/watch?v=1zmnNXOSJc4>.

Patuck, Helen. “Refugees and the Lebanese Revolution.” *MENA Solidarity Network* (blog), April 18, 2020. <https://menasolidaritynetwork.com/2020/04/18/refugees-and-the-lebanese-revolution/>.

Persen, William. “Lebanese Economic Development since 1950.” *Middle East Journal* 12, no. 3 (1958): 277–94.

Rajaram, Prem Kumar. “Refugees as Surplus Population: Race, Migration and Capitalist Value Regimes.” *New Political Economy* 23, no. 5 (September 3, 2018): 627–39. <https://doi.org/10.1080/13563467.2017.1417372>.

Sadaka, George, Jocelyne Nader, and Tony Mikhael. “Monitoring Racism in the Lebanese Media: The Representation of the ‘Syrian’ and the ‘Palestinian’ in the News Coverage.” *Lebanon: Maharat Foundation & UNDP*, 2015.

Salemeh, Maher. “الاعتماد المفرط على الخارج.” *Al-Akhbar*, 2023, sec. قضايا. <https://al-akhbar.com/Issues/364502>.

SBI. “2023. الشوكولامو يكشف جهل ورجعية السوريين برأي نضال الاحمدية.” <https://www.youtube.com/watch?v=7hp01Cads5w>.

Seeberg, Peter. “EU Policies Concerning Lebanon and the Bilateral Cooperation on Migration

- and Security – New Challenges Calling for New Institutional Practices?” *Palgrave Communications* 4, no. 1 (November 13, 2018): 136. <https://doi.org/10.1057/s41599-018-0192-7>.
- SFCG. “Dialogue and Local Response Mechanisms to Conflict between Host Communities and Syrian Refugees in Lebanon,” 2014. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/41354>.
- Slaybi, G. *Fî Al-Ittihad Kuwwa*. Dar al-Mukhtârât, 1999.
- The Policy Initiative. “Platform Work in Times of Crisis: Fairwork Lebanon Ratings 2023.” The Policy Initiative, 2023. <https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/329/platform-work-in-times-of-crisis-fairwork-lebanon-ratings-2023>.
- Tholens, Simone. “Border Management in an Era of ‘Statebuilding Lite’: Security Assistance and Lebanon’s Hybrid Sovereignty.” *International Affairs* 93, no. 4 (July 2017): 865–82. <https://doi.org/10.1093/ia/iix069>.
- Thomson Reuters Foundation. “Batman Befriends Syrian Boy: Refugee Video Named Best Charity Ad.” *Arab News*, December 9, 2017. <https://www.arabnews.com/node/1206401/middle-east>.
- Turkmani, Nur, and Kanj Hamade. “Dynamics of Syrian Refugees in Lebanon’s Agriculture Sector.” *Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs at The American University of Beirut*, 2020.
- UNDP. “Impact of Humanitarian Aid on the Lebanese Economy.” UNDP, 2015. <https://www.undp.org/lebanon/publications/impact-humanitarian-aid-undp-unhcr-0>.
- . “Poverty, Growth & Inequality in Lebanon.” Beirut, Lebanon, 2007. <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/38a0845f2dc87e4ee886de58f33fa87c5dea72b90d4e9fb9e431ef59c019f0cd.pdf>.
- UNHCR. “Situation Syria Regional Refugee Response,” 2023. <https://data.unhcr.org/en/situations/syria/location/71>.
- VaSyR. “2021 Vulnerability Assessment for Syrian Refugees in Lebanon (VASyR).” UNHCR Operational Data Portal (ODP), 2021. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/90589>.
- VASyR. “Lebanon - Preliminary Results of the Vulnerability Assessment of Syrian Refugees - VASyR 2022,” 2022. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/100844>.
- World Bank. *Lebanon Economic Monitor, Fall 2023: In the Grip of a New Crisis*. World Bank, 2023. <https://doi.org/10.1596/40785>.

- . “Migration and Development Brief 37,” November 2022.
<https://www.knomad.org/publication/migration-and-development-brief-37>.
- . *Migration and Remittances Factbook 2011*. The World Bank, 2011.
- . “World Bank Open Data.” World Bank Open Data, 2024. <https://data.worldbank.org>.

الملحق: بعض الإحصائيات حول العمالة السورية والفلسطينية والمهاجرة في لبنان

لونجينيس وطبر (2014)

- 50% من قوة العمل قُدِّرَ بأنها غير لبنانية في عام 2011 وفقاً للبنك الدولي (2011)
- حوالي 15% هم من العمال المهاجرين و35% من العمال السوريين
- قُدِّرَ متوسط أجر العمال الأجانب في لبنان بحوالي 270-370 دولار في عام 2014، لكنه يختلف وفقاً للجنسية ونوع العمل. انظر أدناه لمزيد من المعلومات التفصيلية

دائرة الإحصاء المركزي ومنظمة العمل الدولية (2022)

- أين يعمل سكان لبنان؟ (العمال اللبنانيون وغير اللبنانيين)
- يظل فرع النشاط الاقتصادي الذي يحتل أعلى حصة من التوظيف هو تجارة الجملة والتجزئة (حوالي 19% إلى 20%)، تليها الإدارة العامة والدفاع (حوالي 10% إلى 12%) والصناعات التحويلية (أيضاً حوالي 10% إلى 12%)
- زاد التوظيف في القطاع غير الرسمي بنسبة 13.1 نقطة مئوية، من 35.2% في عامي 2018-2019 إلى 48.3% في يناير (كانون الثاني) 2022

اللاجئون السوريون

البنك الدولي (2011)

- كانت العمالة السورية تشكل حوالي 17% من إجمالي قوة العمل في لبنان قبل الحرب في سوريا وأزمة اللاجئين
- في عام 2013، توقع البنك الدولي أن يشكل اللاجئون السوريون بين 27% و35% من قوة العمل اللبنانية في عام 2014، نظراً لأن تدفق اللاجئين سيزيد من العرض على العمالة بنسبة 30-50% (بناءً على افتراض وجود 1.6 مليون لاجئ سوري)

منظمة العمل الدولية (2014) b)

- 30%: معدل البطالة بين اللاجئين السوريين النشطين في سوق العمل اللبنانية
- 68%: معدل البطالة بين اللاجئات السوريات النشطات في سوق العمل اللبنانية
- 88%: نسبة اللاجئين السوريين في لبنان ممن يعملون في وظائف تصنّف كغير ماهرة أو شبه ماهرة
- 418,000 ليرة لبنانية (277 دولار أمريكي): متوسط الدخل الشهري للعامل السوري اللاجئ، مقابل الحد الأدنى للأجور في لبنان البالغ 675,000 ليرة لبنانية (448 دولار أمريكي)
- 432,000 ليرة لبنانية (287 دولار أمريكي): متوسط الدخل الشهري للعامل السوري اللاجئ (الذكر)
- 248,000 ليرة لبنانية (165 دولار أمريكي): متوسط الدخل الشهري للعاملة السورية اللاجئة (الانثى)
- 92%: نسبة اللاجئين السوريين في لبنان ممن يعملون دون إجازة عمل. يجدر بالذكر أنه يمكن للسوريين الحصول على تصاريح عمل في عدد محدود جداً من القطاعات (الزراعة، خدمات التنظيف، والبناء)

- 56%: نسبة العمال من اللاجئين السوريين في لبنان ممن يعملون على أساس موسمي أو أسبوعي أو يومي (عمل غير مستقر)
- 74 يومًا: متوسط الوقت الذي يحتاجه اللاجئ السوري للعثور على عمل

منظمة العمل الدولية (2015)

- العدد التقديري للاجئين السوريين العاطلين عن العمل كان 79,200 - أكثر من نصف مجموع العاطلين عن العمل في البلاد في ذلك الوقت
- بلغ معدل البطالة الإجمالي المقدر للاجئين السوريين 33%، أي حوالي أربع مرات معدل البطالة العام في لبنان
 - معدل البطالة بين اللاجئين الإناث كان حوالي 68%

جدول 21: التوزيع التقديري للنشاط الاقتصادي للاجئين السوريين في لبنان، 2013-2014

النشاط الاقتصادي	التوظيف	الحصة السوقية
الزراعة	38521	28%
الصناعة	6420	4%
البناء	19260	12%
التجارة	24075	15%
الخدمات	64201	36%
مختلف	9630	6%
المجموع	160503	100%

منظمة العمل الدولية وفافو (2020)

- 95% من اللاجئين السوريين الذين شاركوا في استطلاع أجري في لبنان في ربيع عام 2020 أفادوا بأنهم يعملون دون اجازة عمل صالحة.

مفوضية شؤون اللاجئين (2023)

- إجمالي اللاجئين المسجلين: 784,884 (الباقي غير مسجلين لدى المفوضية، 23% لاجئ بالنسبة لعدد السكان الإجمالي في لبنان). يعيش اللاجئون المسجلون ضمن 186,151 أسرة أو منزل.
- يجب ملاحظة أنه اعتبارًا من 6 مايو (أيار) 2015، قامت المفوضية بتعليق تسجيل أي لاجئين سوريين جدد وفقًا لقرار الحكومة آنذاك، لذا فإن عدد اللاجئين المسجلين لدى الأمم منخفض مقارنة بالرقم الفعلي الذي لا توجد بيانات دقيقة حوله بل العديد من التقديرات.
- بحلول عام 2016، كان هناك أكثر من مليون لاجئ سوري مسجل يقيمون في لبنان، مع تقديرات رسمية تفوق 1.5 مليون، وهو ما يزيد على ربع سكان لبنان المقدرين بحوالي 4.3 مليون نسمة.
- التقديرات الحالية لعدد اللاجئين السوريين في لبنان تشير إلى أكثر من 1.5 مليون شخص. الفلسطينيون والسوريون اللاجئون واللاجئات يشكلون ما يقارب ربع سكان لبنان.

اللاجئون الفلسطينيون

شعبان وآخرون (2010)

- يقيم بين 260,000 و 280,000 لاجئ فلسطيني في 12 مخيمًا و42 تجمعًا سكانيًا موزعة على الأراضي اللبنانية، ويمثلون بين 6.8% و 7.4% من إجمالي سكان لبنان في ذلك الوقت.

جدول 4.1: توزيع الموظفين حسب القطاعات والجنس (%)

المجموع	إناث	ذكور	
4.1	2.3	4.5	الزراعة
11.9	13.3	11.6	التصنيع
24.0	1.5	28.6	البناء
25.9	19.3	25.9	التجارة
2.1	0.6	2.4	الفنادق والمطاعم
4.9	1.2	5.6	النقل والتخزين
4.2	16.4	1.6	التعليم
5.3	17.0	2.9	الصحة
17.7	28.3	17.7	قطاعات أخرى
100.0	100.0	100.0	المجموع

منظمة العمل الدولية ولجنة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (2012)

- يعيش 60% من الفلسطينيين في لبنان داخل المخيمات.
- قيود التوظيف المفروضة على الفلسطينيين تجبرهم على قبول وظائف قصيرة الأجل وذات أجور متدنية ضمن سوق العمل غير الرسمي. كما أنها تجبرهم على الاعتماد على التحويلات المالية من أفراد الأسرة في الخارج.
- كان الدخل الشهري المتوسط للعمال الفلسطينيين حوالي 537,000 ليرة لبنانية (حوالي 358 دولار أمريكي)، ما يقل بنسبة 20% عن الحد الأدنى الوطني للأجور البالغ 675,000 ليرة لبنانية (حوالي 450 دولار أمريكي) في عام 2011. وكان ثلاثة أرباع الموظفين الفلسطينيين يحصلون على أجور شهرية تساوي أو تقل عن الحد الأدنى للأجور.
- تقيّد القوانين اللبنانية دخول الفلسطينيين إلى سوق العمل وتمنعهم من ممارسة عدة مهن، بما في ذلك المهن الحرة مثل الطب والهندسة والقانون.
- حجم قوة العمل الفلسطينية في لبنان يقدر بحوالي 110,000، مما يمثل حوالي 5% من إجمالي قوة العمل في لبنان وأقل من 15% من قوة العمل غير اللبنانية في لبنان.
- تصل نسبة التحصيل العلمي بين العمال الفلسطينيين إلى ما دون معدلات العمال اللبنانيين. بينما تكون نسب التحصيل الابتدائي والمتوسط بين الفلسطينيين أعلى من تلك الخاصة بالعمال اللبنانيين، فإن نسب التحصيل الثانوي والجامعي بين الفلسطينيين أقل بكثير من تلك التي لنظرائهم اللبنانيين.

منظمة العمل الدولية (2014) a)

- يقدر حجم قوة العمل الفلسطينية في لبنان بحوالي 86,670 شخصًا. وتشير التقديرات إلى أن العمالة الفلسطينية تشكل حوالي 5.6% من إجمالي العمالة في لبنان (الأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عامًا وما فوق).
- يسهم القطاع الخاص اللبناني بنسبة 85.5% من إجمالي التوظيف الفلسطيني، تليها وكالة الأونروا بنسبة 4.6%، والمنظمات الفلسطينية السياسية بنسبة 3.8%، ومنظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) بنسبة 3.5%. حوالي نصف الفلسطينيين العاملين يعملون في البناء والتجارة (التجارة بالجملة والتجزئة، وتصليح السيارات، وتصليح السلع المنزلية)، حيث توجد مستويات عالية جدًا من العمل غير الرسمي، وساعات عمل أطول من المتوسط، وحيث يكسب الجزء الأكبر أقل من الحد الأدنى للأجور اللبناني. وفي الواقع، فإن التجارة والبناء والزراعة، وهي أنشطة تشغل مجتمعة أكثر من نصف العمالة الفلسطينية، تتميز جميعها بمعدل عمل غير رسمي مرتفع بشكل غير متناسب.

العمال و العائلات المهاجرين\ات

منظمة العمل الدولية (2016)

- لا توجد بيانات موثوقة عن أجور العمال و العائلات المهاجرين\ات بشكل عام، باستثناء البحوث التي أجريت حول عائلات الخدمة المنزلية المهاجرات (اللواتي يشكلن غالبية العمال المهاجرين في لبنان) حيث كان متوسط الأجر 180 دولارًا في الشهر في عام 2016 وفقًا لمنظمة العمل الدولية.

المنظمة الدولية للهجرة (2023)

- بلغ عدد المهاجرين (وليس اللاجئين) الذين تم تحديدهم في عام 2023 حوالي 160,738، مما يمثل زيادة بنسبة 18% مقارنة بالعدد المسجل في عام 2022 الذي بلغ 135,420.
- أكبر مجموعات المهاجرين (غير اللاجئين) الذين تم تحديدهم في لبنان هم الإثيوبيات (37%)، البنغلاديشيات (22%)، والسودانيون (9%).
- تشكل النساء 65% من المهاجرين، بينما يشكل الرجال 35%. تختلف نسبة الإناث إلى الذكور حسب الجنسية، حيث تشكل 94% من الإثيوبيات و98% من الفلبينيات، مقارنة بـ 12% من المصريين و9% من السودانيين.



حركة مناهضة
العنصرية



Anti-Racism
Movement

The logo for the Anti-Racism Movement consists of three vertical bars of varying heights. The leftmost bar is the tallest, the middle bar is shorter, and the rightmost bar is the shortest.